عليهم ولا الضالين معين مثل اليهود والنصارى فلا يتعرف غير بالاضافة سواء
اريد بالذين انعمت عليهم معين او غير معين واما اضمار اعني فيصح مطلقا الا انه ينبغي
ان يراد من المضاف اليه غير معين ليتعرف غير ويساوي المفسر لان التفسير يناسبه
الوضوح والتساوي قوله والعامل انعمت كانه دفع لما يمكن ان يتوهم من ان العامل في الحال
يجب ان يكون فعلا او معناه والعامل ههنا على لان العامل في الحال هو العامل في ذي
الحال وهو ليس فعلا او معناه فكيف يصح ان يكون حالا عن الضمير المجرور وحاصل الجواب
ان العامل في الحال هو انعمت لانه العامل في ذي الحال وحروف الجر واسطة تجر عمل الفعل
اليه وهو النصب محلا نعم يعمل حرف الجر فيه الجر من جهة اخرى محلا الا ان كونه ذا حال
باعتبار الاول فلا اشكال قوله ان فسر النعم اه متعلق بالاخير فقط لانه لو لم يفسر به لم يدخل
المستثنى في المستثنى منه بل يكون عينه فيكون استثناء الكل وهو لغو واما الحال فلا يتوقف
على التفسير به لانه ان فسر به يكون الحال مقيدة والا تكون مؤكدة واما اضمار اعني فيناسبه
التفسير لئلا يكون تفسيرا بالاخص قوله والغضب ثوران النفس اي نهوض النفس
وارتفاعها والمراد بالنفس هو الروح او الهيكل المحسوس لا الدم كما توهم بقرينة قوله
ارادة الانتقام لانه منصوب وهو فعل لاحدهما لا للدم وهو مستحيل على الله تعالى
فاذا اسند الى الله تعالى لا يراد به هذا المعنى بل يراد به منتهاه وغايته وهو ارادة
الانتقام او الانتقام فح يكون ارادة الانتقام مثل ضربت زيدا تاديبا كما اشار
اليه الشريف قدس سره حيث قال ان كون الغضب مجازا عن ارادة الانتقام من
قبيل اطلاق السبب على مسببه القريب وكونه مجازا عن الانتقام من اطلاق السبب
على مسببه البعيد لا مثل قعدت عن الحرب جبنا كما اشار اليه العلامة التفتازاني حيث
قال ارادة الانتقام من الغضب من قبيل اطلاق المسبب على السبب ومثل هذا سيق
في الرحمة قوله وعليهم في محل الرفع قيل هذا من قبيل التساهل في العبارة اعتمادا على ما

على ما تقرر من القدماء لان المرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع الجار والمجرور لان الاسناد
اليه من خواص الاسم والمجموع ليس باسم وكذا المنصوب المحل في مثل عليهم الاول بخلاف
الظرف المستقر فان الاعراب المحلي فيه للمجموع لا للمجرور وحده مثل الخبر في مثل زيد في الدار
هو مجموع في الدار لا الدار وحدها وفيه نظر لانه منقوض بمثل بصري وقائمة فان الاعراب
للمجموع لا للجزء الاول منها وحده مع انه ليس باسم وايضا المجموع في الظرف المستقر ليس
باسم ولا فعل والمعرب اما فعل واسم لا غير والحل انه يجوز ان يكون المركب من المستقل
وغير المستقل مستقلا فيكون اسما والمركب من الخارج والداخل انما يكون خارجا اذا احتاج
الخارج الى غير الداخل وههنا ليس كذلك وهذا كما قيل ان المركب من الجوهر والعرض
القائم به جوهر لعدم احتياج العرض الى غير الجوهر فتامل قوله لانه نائب مناب الفاعل فيه
مخالفة للكشاف حيث جعله فاعلا لا نائبا له وهو مختار ابن الحاجب ايضا قوله قيل
المغضوب عليهم اليهود لقوله تعالى فيهم من لعنه الله وغضب عليهم اه وجه ضعفه انه
لا ينفي الغضب والضلال عن غيرهما فلا يكون مخصصا والتفسير بهما في الحديث المرفوع
يجوز ان يكون على سبيل التمثيل مع ان صحته غير مسلمة وقد اشار اليه بقوله روي
دون صيغة الجزم ثم الاولى ان يقال وقيل بالواو العاطفة لانه قد انفهم من كلامه
ان المغضوب عليهم ولا الضالين ما لا يكون متفقا عليه مطلقا وترك العطف يوهم خلافه
مع انه من دابه ايراد العاطف في مثله قوله من وفق للجمع بين معرفة الحق لذاته اه اي معرفة
الامر المطابق للواقع وهو الحكم الشرعي الاعتقادي وقوله لذاتها لا لتكون وسيلة الى غيرها
من العمل ويجوز ان يكون متعلقا بالحق صفة له والضمير راجع اليه وقوله والخير معطوف على الحق
اي معرفة الخير وهو الحكم الشرعي العملي وقوله للعمل به متعلق بالمعرفة المحذوفة والضمير راجع
اليها اي المعرفة المطلوبة لا لذاتها بل لتكون وسيلة الى غيرها وهو العمل ويجوز ايضا
ان يكون متعلقا بالخير والضمير راجع اليه لكن هذا لا يناسب المدعى لان المذكور فيه الجاهلون

واللام للعاقبة بقرينة مقابلة
منه

Copyright © King Saud University